

خطط إليزابيث وارين العديدة ستعيد تشكيل الرأسمالية الأمريكية

للأفضل أو للأسوأ

ترجمة¹: د. سامر مظهر قنطقجي

في عام ١٩٣٦ قال فرانكلين ديلاانو روزفلت عن الشركات الكبرى التي تصطف ضد إعادة انتخابه: "إنهم بالإجماع في كرههم لي - وأرحب بكرهيتهم". إليزابيث وارين، التي تسعى إلى ترشيح الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية العام المقبل، يأخذ نهجاً مماثلاً. بعد أن أبلغت إحدى أخبار كيبل عن أن المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى قلقون بشأن إمكانية تولي رئاسة وارين، فقد تويتت: "أنا إليزابيث وارين وأنا أوافق على هذه الرسالة".

تقدم السيدة وارن، الأستاذ السابق في جامعة هارفارد والذي يشغل حالياً منصب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس، قائمة للناخبين الديمقراطيين في قائمة طموحة مثل أي شيء ينظر إليه منذ صفقة روزفلت الجديدة: إعادة صياغة أساسية للرأسمالية الأمريكية. انها تسير على ما يرام. في متوسط استطلاعات الرأي التي أجرتها مجلة الايكونوميست، اعتباراً من ٢٣ أكتوبر، كان جو بايدن متقدماً بفارق ضئيل على السيدة وارين. تبلغ نسبة تأييدها ٢٤٪، بينما تبلغ نسبة نائب الرئيس السابق ٢٥٪ (انظر الرسم البياني ١). تراهن الأسواق على أنها المرشحة الواضحة، مع وجود فرصة تقارب ٥٠٪ لاستيعاب الترشيح. استطلاعات الرأي التي تحرض عليها ضد الرئيس دونالد ترامب ترى لها تضربه.

كانت السيدة وارن تقوم بالصيد للحصول على الدعم الأساسي في العديد من المجمعات نفسها مثل بيرني ساندرز، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت. لكن هناك فرق أيديولوجي حاد بينهما. السيد ساندرز يطلق على نفسه "اشتراكي ديمقراطي"؛ يتحدث عن الصراع الطبقي ويريد أن يمتلك العمال ٢٠٪ من الشركات الكبرى. هذا يتردد مع كثير من اليسار القديم، ويحظى بدعم من اليساريين الجدد مثل Alexandria Ocasio-Cortez، ممثل من نيويورك. في المقابل، تعلن السيدة وارين عن نفسها

¹ The Economist, Elizabeth Warren's many plans would reshape American capitalism, Oct 24th 2019, [Link](#)

"رأسمالية لعظامي". لم يقل ساندرز أبداً، كما فعلت السيدة وارين العام الماضي، "أنا أحب ما يمكن أن تفعله الأسواق... إنها تجعلنا أغنياء، إنها التي تخلق الفرص".

لقد كانت عبارة عن أسطورة ذات شرط حاسم: "ولكن فقط الأسواق العادلة والأسواق ذات القواعد". وتعتقد السيدة وارن أن القواعد التي تعمل بموجبها الأسواق الأمريكية غير عادلة. ترى نظاماً تالفاً بسبب النقد تحول إلى رأس مال سياسي. وهكذا تظل معظم انبعاثات الكربون غير ذات قيمة، حيث يتراكم عمالقة التكنولوجيا بدرجة أكبر من القوة وتهيمن احتكارات القلة على الرعاية الصحية. إن مثل هذه الإخفاقات في السوق - أو، في ظل هذا الرأي، تخريب السوق - تزيد من حدة المنافسة وتزيد من عدم المساواة في الدخل، تاركة ملايين الأسر العاملة "معلقة بأظافرها". يتطلب ضبطها بشكل صحيح مجموعة واسعة من الإصلاحات.

إن هذا التقييم الذي يثير الإثارة يجب ألا يكون الناخبون الديمقراطيون الأساسيون مفاجأة. تعتمد الرأسمالية الصحية على المنافسة الصحية. ومع ذلك، فقد شهد ثلثا الصناعات الأمريكية ارتفاع تركيز السوق في العقدين الماضيين. يجب أن تحد المنافسة من الأرباح مع قتال الشركات من أجل العملاء؛ في أمريكا ارتفعت الأرباح.

في عام ٢٠١٦، كانت إيرادات أعلى ١٪ من العاملين الأمريكيين أعلى بنسبة ٢٢٥٪ بالقيمة الحقيقية مما كانت عليه في عام ١٩٧٩. للطبقة المتوسطة، كان النمو ٤١٪. يعطي سوق العمل المشدود اليوم للعمال الأمريكيين قوة تفاوضية أكثر مما كانوا يتمتعون به منذ سنوات. لكن هذا لا يعوض التحول طويل الأجل نحو عدم المساواة، سواء بين أعلى ١٪ وكل شخص آخر، وبين خريجي الجامعات والعمال الأقل مهارة. التعليم العالي والرعاية الصحية الجيدة والسكن اللائق لا يمكن تحملها بالنسبة للكثيرين. أمريكا لديها بعض من أعلى مستويات الفقر في أي دولة غنية، وبعض من أدنى متوسط العمر المتوقع.

لمعالجة عدم المساواة، تقترح السيدة وارين حركة كماشة. وهي فكرة طورها جاكوب هاكر، الأستاذ في جامعة ييل، ستسعى إلى زيادة الدخل قبل خصم الضرائب للعائلات العاملة والحد من المكاسب الاقتصادية التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة، وبالتالي تخفيف محركات عدم المساواة. ومن هنا مجموعة متنوعة من

الإجراءات التي تهدف إلى تفتيت أو كبح الشركات الكبرى وتجهيز العمال بشكل أفضل . تسعى إعادة التوزيع القديمة أيضاً إلى تصحيح الضرر الذي حدث بالفعل مع فرض الضرائب والإنفاق . السيدة وارن لن تنقض فقط التخفيضات الضريبية للسيد ترامب . كما أنها ستفرض ضرائب جديدة على الشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء – الذين سيرون أن ضرائبهم ترتفع بشكل حاد أكثر مما كانت عليه منذ قرابة قرن من الزمان، وهو ما يعكس تراجعاً دام عقوداً .

ستواجه الشركات ضريبة إضافية بنسبة ٧٪ على جميع الأرباح التي تتجاوز ١٠٠ مليون دولار – وهو مبلغ يتم فرضه على الأرباح التي تبلغ عنها الشركات في حساباتها، بدلاً من أرباحها الخاضعة للضريبة بموجب القانون الحالي . غالباً ما يكون هناك تباين كبير بين الاثنين؛ الإعفاءات الضريبية التي أنشأها الكونغرس حسن الضغط تؤدي إلى قيام العديد من الشركات المربحة بدفع ضرائب قليلة . سيواجه أعلى أصحاب الدخل أيضاً ضرائب أعلى على الرواتب . إلقاء اللوم على النقص الذي يلوح في الضمان الاجتماعي (المعاشات العامة) بحلول عام ٢٠٣٥ بسبب " عدم كفاية المساهمات المقدمة من الأثرياء " ، ستقدم السيدة وارن رسوماً جديدة تبلغ قيمتها حوالي ١٥٪ على ما يقرب من ٢٪ من الأسر .

التقاطات الغنية

ثم هناك ضريبة الثروة . مستهدفة الأغنياء الأغنياء، وعدت وارن بفرض ضريبة سنوية بنسبة ٢٪ على القيمة الصافية لأكثر من ٥٠ مليون دولار، وترتفع إلى ٣٪ على ثروات تتجاوز مليار دولار . الأغنياء يبذلون الكثير من الجهد لتجنب مثل هذه الضرائب . في الواقع، فإن تعقيد العمل على ما ينبغي عليهم السعال هو أحد الأسباب وراء امتلاكهم لثلاثة بلدان غنية، مقارنة بـ ١٢ دولة في عام ١٩٩٠ .

إن الإحساس بأن رئاسة وارن ستكون مكلفة بالنسبة لهم شخصياً، وكذلك فرض التغيير على شركاتهم، مما يضيف بلا شك إلى الكراهية تجاهها بين معظم نخبة رجال الأعمال في أمريكا . لكن الضمان الاجتماعي يستفيد من المسنين، وكلية عامة مجانية للطلاب ورعاية شاملة للأطفال، والتي من بين أفكار أخرى، يمكن لهذه تريليونات تمويل جذب الكثير من الناخبين .

قد تظهر بعض هذه الخطط أيضاً آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي، وفقاً للتحليلات المستقلة التي أجراها مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في **Moody Analytics**. لم تشارك الحملة، التي نشرت بعض تقاريره، العدد الهائل الذي قام به السيد زاندي بشأن الإلغاء الكامل للديون العامة والطلاب، وهو ما قد يكون أقل إيجابية. (لن تؤكد حملة وارن ذلك أو تنفيه). يقول السيد زاندي "على العموم، تدفع مقابل ما اقترحته". الاستثناء الوحيد هو الرعاية الطبية للجميع. "ليس من الواضح بالنسبة لي كيف ستدفع ثمن كل شيء. لم تطلب مني تقييمه".

إن برنامج **Medicare for All** عبارة عن خطة رعاية صحية وطنية اقترحها السيد ساندرز والتي أقرتها السيدة وارن. توضح الخطة الحجم الهائل للتغييرات التي تتصورها السيدة وارن (انظر الرسم البياني ٣). وستتخلص من التأمين الصحي الخاص، وهي صناعة تبلغ قيمتها السوقية ٥٣٠ مليار دولار. وقد بدأ خصومها الأكثر شيوعاً في الترشيح في الضغط على السيناتور بشأن ما إذا كان مبلغ ٣ تريليون دولار في التكاليف السنوية التي تأتي مع هذه السياسة سوف يتطلب منها زيادة الضرائب على الطبقة الوسطى. لم تتوصل إلى إجابة مقنعة – رغم أنها تقول إن إجابة واحدة قادمة.



The Economist

الأسهم الخاصة ستكون أيضاً في خطر. "قانون وقف وول ستريت للنهب" الذي قدمته في مجلس الشيوخ يغير طريقة فرض ضريبة على دخل موظفي شركات الأسهم الخاصة. حالياً يدفعون أرباح رأس المال وضريبة الاستثمار بنسبة ٢٣.٨٪ فقط على أرباحهم. بموجب خطتها سوف يدفعون ضريبة دخل تصل إلى ٣٧٪.

ولكن ليس كل ما تريد وارن فعله للصناعة هو إعادة توزيع مكاسبها. تتطلب أجندة التوزيع الأولي الخاصة بها تخفيض قوة تجمعات رأس المال هذه. يقول زعماء الصناعة إن التدابير الخاصة بـ "المسؤولية المشتركة والمتعددة" في الأسهم الخاصة الواردة في القانون ستؤدي في الواقع إلى إيقاف أعمالهم. من خلال جعل الشركاء الذين يديرون الأموال ويستثمرون فيها مسؤولين عن تكاليف الدين والمعاشات التقاعدية للشركات التي يكتسبونها، فإنهم يفرضون عبئاً لا تتحمل الشركات العامة تحمله، مما يخيف المستثمرين المؤسسيين. سيؤثر ذلك على ملكية ٨٠٠٠ شركة، أي أكثر من ضعف عدد الشركات المدرجة.

سيتم تقسيم الشركات الأخرى أيضاً. وقالت إنها ستعيد إحياء قانون جلاس-ستيغال، الذي يفصل بين أعمال أخذ الودائع لدى البنوك وأنشطتها الاستثمارية الأكثر خطورة. سمحت الهيئات التنظيمية الفيدرالية لبعض العمالقة باكتساب المزيد من القوة من خلال الحصول على منافسين محتملين. كانت السيدة وارن تسترخي هذه الاندماجات. ستضطر **Bayer**، وهي شركة ضخمة لعلوم الحياة، إلى بيع **Monsanto**، وهي شركة للبذور والكيمائيات حصلت عليها عام ٢٠١٨؛ سيتعين على **Facebook** أن ينفصل عن **Instagram** و **WhatsApp** (راجع المقال). سيتم تنظيم الأسواق عبر الإنترنت التي تبلغ إيراداتها العالمية أكثر من ٢٥ مليار دولار على أنها "أدوات مساعدة للنظام الأساسي"، وستتوقف عن تقديم منتجاتها وخدماتها على الأنظمة الأساسية الخاضعة للتنظيم. سيتعين على **Google** بيع بورصة الإعلانات عبر الإنترنت، ولن تتمكن **Amazon** من البيع في سوقها.

تريد السيدة وارن أيضاً أن تكون الشركات أكثر مساءلة عموماً. في الشركات الكبرى، سيتم تخصيص ٤٠٪ من مقاعد مجالس الإدارة لممثلي العمال. ستحتاج جميع الشركات التي تزيد إيراداتها عن مليار دولار إلى الحصول على ميثاق فدرالي يطلب من مديريها ليس فقط خدمة مساهميها ولكن أيضاً النظر في آثار ما يفعلونه أو لا يفعلونه على عمالهم ومورديهم وجيرانهم، البيعة وهلم جرا. يمكن للمدعين العامين في الولايات المتحدة تقديم التماس إلى وزارة التجارة لإلغاء ميثاق الشركة إذا شعروا أن هذه القواعد قد تم انتهاكها بشكل متكرر.

في هذا يمكن أن تدعي أنها تسير مع التيار. في أغسطس / آب، تعهد ما يقرب من ٢٠٠ من الرؤساء التنفيذيين، بمن فيهم جيمي ديمون من جاي بي مورجان تشيس، وأليكس غورسكي من جونسون آند جونسون، ودوغ ماكميلون من وول مارت، "بالالتزام أساسي لجميع أصحاب المصلحة لدينا". يقول مارك بينيوف، الرئيس التنفيذي لشركة **Salesforce**، عملاق البرمجيات: "أتفق معها تماماً على ضرورة تركيز الشركات على أصحاب المصلحة، وليس فقط المساهمين". لكن السيدة وارن تريد تحويل هذه الوعود إلى إجراءات خاضعة لمراقبة الدولة.

ما إذا كانت خطط السيدة وارن الكثيرة سيكون لها تأثيرها المنشود، سيكون موضع تساؤل. وكذلك هي عواقبها غير المقصودة. قد يكون بنك الاستثمار الكبير متورطاً في أسواق الائتمان بطريقة تحتاج إلى إنقاذ الحكومة في أزمة حتى لو لم يكن لديها ذراع لجمع الودائع. من المحتمل أن يحصل العمال على المجالس على أجور أعلى، لكن ذلك يجلب مضاعفات أخرى. يقول لويجي زينغاليس من جامعة شيكاغو إن إحدى الشركات متعددة الجنسيات قد يكون لها مقرها الرئيسي في أمريكا، لكن يوجد بها عدد أكبر من الموظفين خارجها. لماذا يجب أن يحصل العمال الأمريكيون على رأي أكبر من العاملين في الخارج؟ إن الحد من عمليات الاستحواذ على الشركات من شأنه أن يحد من قدرة الشركات على التغيير مع الزمن. الأكثر إثارة للقلق، بالنسبة للسيد **Zingales** والعديد من الآخرين، هو فكرة موثيق الشركات التي يمكن أن تلغيها الحكومة الفيدرالية. "تخيل إدارة ترامب مع القدرة على ملاحقة الشركات بهذه الطريقة"، كما يقول.

ليس كل أجندة ما قبل التوزيع تهدف إلى إخضاع الأقوياء. مثل معظم المتنافسين الديمقراطيين تريد وارن إجازة عائلية مدفوعة الأجر، وهو الحد الأدنى للأجور الفيدرالية ١٥ دولار في غضون خمس سنوات، والاستثمارات الحكومية في التدريب والإصلاحات التي سوف تجعل من الأسهل على النقابات. كما أنها تحظر التحكيم القسري والبنود غير التنافسية، وتمنح العمال المزيد من السلطة لتحدي أرباب عملهم والعثور على وظائف جديدة. سوف تكون هناك حاجة لشركات "اقتصاد الحفلة" لمعاملة العمال كموظفين بأجر.

الاماكن التجارية

السيدة وارن لا تسعى فقط لتغيير قواعد العمل . كما ترى دوراً كبيراً للحكومة في جعل أمريكا قادرة على المنافسة: دور مبني على السياسة الصناعية والحماية. سيتم تكليف وكالة **uber** جديدة تسمى وزارة التنمية الاقتصادية مع خلق فرص عمل أمريكية. المنتجات التي أصبحت ممكنة بفضل البحث والتطوير الممول من قبل دافعي الضرائب يجب أن تصنع في أمريكا.

إذا كان هذا يبدو وكأنه سياسة وارن التي قد يدعمها السيد ترامب، فهي ليست السياسة الوحيدة. تعد السيدة وارن بإدارة حكومة "تدير بشكل أكثر فعالية قيمة عملتنا لتشجيع الصادرات والتصنيع المحلي" استجابةً لدول أخرى تتلاعب في أسعار الصرف الخاصة بها. إنها تريد لجان جديدة تمثل المستهلكين والمناطق الريفية وكل منطقة في البلاد لتكون قادرة على تأخير الصفقات التجارية التي تقلقهم. نظراً لأن كل صفقة تجارية سوف تقلق شخصاً ما في مكان ما يبدو وكأنه نهاية للصفقات التجارية.

وهذا يبرز التوتر في قلب رأسمالية السيدة وارن. العديد من سياساتها الداخلية لها ما يبررها من حيث المنافسة المتزايدة. قد يكون حظر الصفقات المانعة للمنافسة أمراً مزعجاً بالنسبة إلى **Facebook**، ولكنه مفيد عموماً لأي شخص آخر. لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة الصناعية والتجارية، فإن حبها للمنافسة يتلاشى. تصبح، بدلاً من ذلك، حمائية تقليدية.

خذ مثال الطاقة النظيفة. ترى وارن أن السياسة البيئية فرصة للعب الأفضليات وحماية الصناعة الأمريكية. إنها تريد التخلص التدريجي المتسارع للكهرباء النووية الخالية من الكربون وفرض حظر على التكسير، الأمر الذي لم يجعل أمريكا أكبر منتج للنفط في العالم فحسب، بل زودتها أيضاً بالكثير من الغاز الطبيعي الرخيص. هذا يناشد قاعدة الديمقراطيين؛ ولكن ذلك سيجعل انتقال أمريكا إلى طاقة أنظف أكثر تكلفة وأقل فعالية. اطلب من شخص يبيع الكهرباء التي تعمل بالفحم ما يريد في عيد الميلاد ووضع حد للطاقة النووية وسيأتي الغاز الرخيص ضمن القائمة.

تستنكر وارن ممارسة الضغط – تقترح "ضريبة ضغط مفرطة"، حيث ترتفع إلى ٧٥٪ للشركات التي تنفق أكثر من ٥ ملايين دولار سنوياً. ومع ذلك، على الرغم من هذا، فإن مقاربتها تخلق استثمارات حكومية أكثر مباشرة قد تضغط عليها الشركات. يبدو أنها غير منزعة من إمكانية الاستيلاء على الحكومة من قبل

المطلعين عندما يكون هؤلاء المطلعين هم الأشخاص المناسبون الذين لديهم النوايا الصحيحة . تجدر الإشارة إلى أن السيدة وارن صممت أكبر إنجاز حكومي لها حتى الآن، وهو مكتب حماية المستهلك المالي، بطريقة منحت مديرها سلطة غير عادية واستقلالية .

حاولت السيدة وارن تجنب ممارسة الاجتماع مع المسؤولين التنفيذيين في وول ستريت والمانحين الكبار للمساعدة في تشكيل أجندتها . وبدلاً من ذلك، فإن حلولها مستنيرة من خلال المشاورات مع الأساتذة والمثقفين . على الرغم من هذا، داخل هذه الدوائر الأكاديمية، تثير أفكار السيدة وارن جدلاً .

لأن عائدات ضرائبها الجديدة ستنفق، فلا ينبغي لها أن تمتص الطلب من الاقتصاد . المزيد من المنافسة يمكن أن تشجع الابتكار . رعاية الطفل المدعومة يمكن أن تشجع على مزيد من العمل؛ الرعاية الصحية المدعومة المزيد من الاستعداد لمطاردة الأحلام . ومع ذلك، فإن التفكيك غير المنضبط للصناعات المذهلة والأسهم الخاصة، واستمرار الصراع التجاري والعوامل المثبطة المحتملة للعمل والاستثمار بسبب ضرائب أعلى بكثير من شأنها أن تقلل من الاتجاه الآخر .

جادل لاري سامرز، الأستاذ الذي قاد المجلس الاقتصادي الوطني لباراك أوباما، وناتاشا سارين من جامعة بنسلفانيا في وقت سابق من هذا العام أن فرض ضريبة على الثروة سيكون من الصعب تنفيذه ويمكن أن يؤدي إلى تقليص المشاريع . كما يعتقدون أنه سيجمع أموالاً أقل مما تدعي حملة وارن .

من المؤكد أن التفاوت في الدخل سينخفض إلى حد ما، خاصة من خلال فرض ضريبة على الجزء العلوي من توزيع الدخل . ويقدر إيمانويل سيز وجابريل زوكمان، اثنان من الاقتصاديين بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، اللذين أثرا في السياسة الضريبية لوارن، وكتبا كتاباً جديداً عن عدم المساواة، أن مقترحاتها سيزيد من فاتورة الضرائب لأغنى ٠.٠١٪ من الأمريكيين . في الوقت الذي يدفعون ٣٣٪ من دخلهم قبل الضريبة كضريبة، والتي سترتفع إلى ٦١٪ . ولكن هناك حد لمقدار عدم المساواة الذي يمكن محاربتة من خلال فرض ضريبة على الأثرياء . يعتمد الكثير على سياسات السيدة وارن لتحسين حياة الطبقة الوسطى المحفوفة بالمخاطر، على سبيل المثال من خلال التأمين الصحي ورعاية الأطفال المدعومة .

لفة من الزهر

تشير حقيقة أن معظم المجال الديمقراطي أقل راديكالية من السيدة وارين إلى أنه، حتى لو كان حزبها سيتولى مجلس الشيوخ والإبقاء على مجلس النواب في عام ٢٠٢٠، فإن الكثير من أجندها سيتم تخفيفها. إذا احتفظ الجمهوريون بالسيطرة على مجلس الشيوخ، فستكون هناك أقل بكثير مما يمكن أن تفعله. لكنها لا تزال لديها بعض المجال للعمل.

يمكن لوكالة حماية البيئة عكس التراجعات التنظيمية التي وضعتها إدارة ترامب. يمكن للحكومة الفيدرالية فرض معايير أكثر صرامة للعمل، مثل الحد الأدنى للأجور ١٥ دولار في القطاع العام. يمكن أن يعين وارين المعينون في لجنة التجارة الفيدرالية ووزارة العدل عمليات الاندماج التي تمت الموافقة عليها سابقاً ورفض عمليات الاندماج الجديدة، على الرغم من أن مثل هذه الإجراءات قد يتم الطعن فيها في المحاكم. يمكن أن يقرر المجلس الوطني لعلاقات العمل بين يديها أن "سوء التصنيف" للعمال كمتعاقدين مستقلين يعد انتهاكاً لقانون العمل، مما يؤدي إلى رفع الاقتصاد المضطرب. إن قوتها على التجارة والتعريفات الجمركية ستكون غير مقيدة نسبياً.

إن الموقف الجيد قبل أشهر من الانتخابات التمهيدية الأولى وقبل عام من الانتخابات ليس فكرة واحدة عن الفوز المضمون. لكن الناخبين الديمقراطيين يحبون ما يرونه. في استطلاع حديث أجرته جامعة كوينيبياك، قال ٤٠٪ من المشاركين أن السيدة وارن لديها أفضل الأفكار السياسية، مقارنة بنسبة ١٦٪ للسيد بايدن و ١٢٪ للسيد ساندرز. يشير هذا إلى أن التغيير الحقيقي مستمر على قدم وساق داخل الحزب، حتى لو لم يكن صفقة جديدة بعد. لكن بالإضافة إلى القلق بشأن ما تقترحه وارن، يتعين على الرؤساء الأمريكيين أن يدركوا أنها لم تعد الأجل التي كانت تبدو عليها من قبل.